

في مقابلة تلفزيونية ، بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩ ، يوم خلع بزته العسكرية وتحول الى جنرال في الاحتياط ، انه خلال مفاوضات اللجنة العسكرية المصرية - الاسرائيلية في القاهرة ، بعد لقاء الاسماعيلية ، طالب الوفد الاسرائيلي رسميا ، بتقليص الجيش المصري ، وابعاد ما تبقى منه عن الحدود مع اسرائيل . واذاف انه اذا كان هناك مبرر للاحتفاظ بجيش مصري كبير نسبيا ، بدعوى « التصدي للتغلغل الشيوعي في القارة الافريقية » ، فانه لا مانع لدى اسرائيل في ذلك ، شرط ان تثبت مصر ذلك عمليا ، باحداث تغييرات جذرية في مواقع انتشار قواتها العسكرية ، وطبيعة تأهبها القتالي .

واسرائيل ، في تقديرنا ، انطلقا من فهمنا لطبيعتها ، ومن خلال تقييمنا لواقتها في المفاوضات الجارية ، لن تنجز تسوية مع عاصمة عربية ، يحكمها نظام وطني . كما انها ستفرض ، كما فعلت مع مصر ، التقدم في المفاوضات مع عاصمة عربية ، تصر على الاحتفاظ بجيش وطني ، يرى مهمته الاساسية الدفاع عن ارض الوطن ، والقتال لحماية مصالح الامة ، ومن اجل تحقيق اهداف الجماهير العربية العريضة في الاستقلال والوحدة . كما انها ستصر ، وكما فعلت مع مصر ، على حرمان جيوش الدول العربية التي تتفاوض من مصدر سلاح مضمون وموثوق ، وستشترط « تنويع مصادر السلاح » ، لاعادة تلك الجيوش الى ما كانت عليه قبل حرب ١٩٥٦ ، وقبل عبد الناصر . كما انها ستطلب مقابل التسوية مع اية عاصمة ، تخلي هذه عن القضية الفلسطينية ، في بعديها القومي والوطني ، اي التنازل ، بالاضافة الى القضية القومية عن « الحريق المشروعة » للشعب الفلسطيني . وهي قبل الاقدام على تسوية كهذه ، ستدفع الطرف الآخر ، كما حصل في الماضي ، الى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفية مكتسباتها ، وبالتالي تفرغ منظمة التحرير الفلسطينية من اي مضمون . ويكلام آخر ، فان اسرائيل لن ترضى بتسوية تقطع مهمتها الامبريالية في المنطقة قبل انجازها ، لان ذلك سينعكس سلبا على مبدأ اعتمادها كشرطي للمنطقة ، وبالتالي امكان طرح تساؤلات حول نجاعة فاعليتها في خدمة البلد الام . كما انها لن ترضى بتسوية من شأنها ان تضع عقبات في طريق انجاز مشروعها الاستيطاني ، في جانبه اليهودي ، اي على الصعيد الفلسطيني . وفي تقديرنا ، انها ستقاوم بكل شراسة ، حصول الفلسطينيين على « حقوقهم المشروعة » ، والاكيد انها لن تسمح راضية بقيام دولة فلسطينية . وكل تخل عن هذه المواقف ، تعتبره اسرائيل خطرا على امنها ، وليست مجرد مواقف لن ترضى بها ، وانما لن يكون باستطاعة المؤسسة الحاكمة فيها اتخاذ القرار الحاسم بشأنها .

اسرائيل جزء من النظام الامبريالي الاميركي

عندما تتضارب وجهات النظر السياسية بين اسرائيل وواشنطن ، يوصف